

دور المرأة العراقية في إصلاح العملية السياسية رُؤى مستقبلية

أ.د. وجدان فريق عناد/ جامعة بغداد/ مركز احياء التراث العلمي العربي

المقدمة

عانت المرأة في مختلف الحقب التاريخية من الاجحاف والقسوة ، لذلك يعد موضوع حقوق المرأة ، وما حققت الحركة النسوية من انجازات ، وما نالته من حقوق من المواضيع الساخنة على المستوى العالمي. وفي العالم العربي عانت المرأة ولا تزال من المشاكل التي انعكست على المجتمع، فكانت من أهم أسباب تأخر التنمية والتطور. والمرأة العراقية جزء من هذا العالم ، وعانت من الظروف نفسها التي عانت منها المرأة في الوطن العربي. إلا أن الأحداث السياسية بعد العام ٢٠٠٣ فتحت لها باب المشاركة في قيادة البلاد ، لتكون دليلاً تاريخياً على ما تمتلك المرأة من مؤهلات في النهوض والرقي بمجتمعها . بيد أن الواقع العملي لم يصل بعد إلى مستوى الطموح بما يليق بدورها التاريخي، إذ كان ضعف الاداء سمة بارزة لمشاركتها في العملية السياسية بما سبب ظهور النتائج السلبية ، وترك حالة من عدم الاتزان في هذه العملية ، دفع ثمنها المجتمع العراقي.

فكانت هناك العديد من الدراسات والبحوث حول المرأة العراقية من مختلف الجوانب ، الا ان تشخيص اسباب تلك أداؤها في العملية السياسية وعدم نهوضها بمسؤوليتها ، لم يأخذ حيزه الكافي من البحث الأكاديمي الدقيق . لذلك سيتناول البحث مكانة المرأة العراقية في العملية السياسية بعد عام ٢٠٠٣ بالدراسة والتحليل وفق المنهج العلمي ، فضلا عن رؤية مستقبلية لدور المرأة العراقية في النهوض واصلاح النظام السياسي ، وسيكون البحث مقسم على المحاور الآتية :-

- اولا : أسباب الضعف السياسي لأداء المرأة العراقية في العملية السياسية .
- ثانيا : نتائج ضعف الأداء السياسي للمرأة العراقية .
- ثالثا : رؤية مستقبلية للدور السياسي للمرأة العراقية .

أولاً : أسباب ضعف الأداء السياسي للمرأة العراقية

تعد حقوق المرأة من المواضيع الساخنة على المستوى العالمي، وتمكنت الحركة النسوية في أغلب دول العالم ، وبعد رحلة طويلة وشاقة ان تحصل على حقوقها ، وإن بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر .

وفيما يتعلق بالعراق فقد تعرض خلال العقود الثلاثة الماضية الى تغيرات جذرية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فمنذ ١٩٨٠ دخل العراق ثلاثة حروب كبيرة وخطيرة وتعرض الى ثلاثة عشر سنة من الحصار الاقتصادي ، ومن ثم ظروف ما بعد احتلال العراق في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ وما شهدته البلد من تحول سياسي وانتشار للعنف وتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، الأمر الذي لا بد أن يترك آثاره الواضحة على المرأة العراقية وفرصها السياسية ^(١) .

ومع ان الأحداث السياسية بعد ٢٠٠٣ اعطت المرأة فرصة نادرة وتاريخية لتكون عنصراً أساساً في قيادة البلاد والمجتمع ، بما تملك من مؤهلات تجعلها من المساهمين في النهوض والرقى بمجتمعها . إلا أن الواقع العملي والمتابع لدور المرأة يجد أنها لم تصل إلى مستوى الطموح بما يليق بدورها التاريخي ، إذ كان ضعف الاداء سمة واضحة وبارزة لمشاركتها في العملية السياسية ، وبالتالي أصاب تلك العملية القصور والتلكؤ بما انعكس سلباً على الوطن والمجتمع . إن نسب المشاركة السياسية للمرأة من أبرز المعايير التي من خلالها يمكن الوصول الى عدد من الاستنتاجات ، فهذه رئيس لجنة المرأة والطفل النيابية انتصار علي تقول : لأول مرة في العراق بعد ٢٠٠٣ حصلت المرأة على (٦) حقائب وزارية، ثم اصبحت اربعة ثم اثنان واليوم اصبحت واحدة ، واستحدثت وزارة لشؤون المرأة ، هي عبارة عن مكتب مرتبط بالامانة العامة المجلس الوزراء ^(٢) وارتفع عدد النساء في مواقع صنع القرار من (٢٢) امرأة قبل ٢٠٠٣ ليصل الى (٣٤٢) امرأة ما بين مدير عام ومعاون مدير ومستشارة ومفتش عام ووكيلة وزير ^(٣) .

كما حققت المرأة العراقية نسبة تمثيل في البرلمان (مجلس النواب) بلغت في الانتخابات الأولى التي جرت في كانون الاول ٢٠٠٥ ما نسبته (٣١ %) ، وبواقع ٨٧ مقعداً، الا ان هذه النسبة سرعان ما تراجعت في الانتخابات الثانية، التي جرت في كانون الثاني من العام نفسه ، فكان لها ما نسبته (١٩ %) فقط من المقاعد البرلمانية ، مما اضطر الجهات المعنية الى تخصيص مقاعد تعويضية للمرأة لتصل الى النسبة المنصوص عليها في الدستور . ووفقاً لهذا الإجراء حصلت المرأة على (٧٣) مقعداً من أصل (٢٧٥) مقعداً في البرلمان ، وبنسبة (٢٧ %) لتكون بذلك قد خسرت (١٤) مقعداً من المقاعد التي حصلت عليها في الانتخابات التي اجريت قبل أقل من سنة ^(٤) . وكان السبب وراء هذا التراجع هو وضع المرأة في المرتبة الثالثة على قوائم الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات، الأمر الذي لم يسمح لها بأن تفوز بمقعد ضمن قائمة حصدت مقعداً واحداً او مقعدين فقط .

(١) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المشاركة السياسية للمرأة (دراسة مقارنة في نظام الكوتا) ، مطبعة الرافدين ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٣-١٥٢ .

(٢) جريدة المشرق ، العدد ٢٨٠٨ ، في ٩ كانون الاول ٢٠١٣ .

(٣) اسماء جميل رشيد ، المرأة العراقية في مواقع صنع القرار ، مراجعة نقدية ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الثاني ، كانون الثاني ٢٠٠٩ ، ص ٣٤ .

(٤) وضع المرأة في العراق : تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، اصدار جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين ٢٠٠٦ ، ص ٣٢

وتشير هذه النقطة الى خلل آخر في الأداء السياسي للمرأة ، وفي مشاركتها في الشأن العام، تمثل في غياب قوائم مستقلة بالنساء (علماً ان قانون الانتخابات يعد الشخص الواحد كياناً سياسياً مستقلاً)، وعدم وجود قائمة واحدة من بين الـ (٢٢٦) قائمة التي صادقت عليها المفوضية العليا للانتخابات ترأسها امرأة ، أو كانت المرأة ضمن الاسمين الأوليين. وهو مؤشر على المواقع الدنيا التي تحتلها المرأة داخل هيكلية الأحزاب والحركات السياسية وغياها كقوة فاعلة داخل الكتل والأحزاب السياسية التي رشحتها^(١) .

لقد عبرت تجربة المرأة في السياسة عن ضعف واضح في الاداء ، ابتداءً من تجربة النساء في مجلس الحكم عام ٢٠٠٣ ، اذ لم يكن هناك حضور واضح للمرأة في العملية السياسية عموماً ، ولم تعط دفعاً مهماً لمشروع النهضة النسائية في العراق على وجه الخصوص، ولعل تمرير القرار (١٣٧)^(٢) في ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٣ خير دليل على ذلك^(٣) . ومن أجل رسم صورة واضحة المعالم للعملية السياسية العراقية وما تعانيه من مشاكل لا بد من اعطاء مشاركة المرأة عناية خاصة ، كونها جزء له ثقله في ميزان القوى السياسية ، وهي قادرة على أن تؤثر فيه .. والباحث في الأسباب التي كانت وراء هذا الضعف والانحدار لدورها في انتشار مجتمعا من الفوضى والضبابية يمكنه ان يحدد عدد من المسببات منها :-

أ- الاسباب السياسية

يمكن اجمال الاسباب السياسية فيما يأتي :-

- ١- تقليد الانتماء السياسي للرجل سواء كان الأب أو الزوج .
- ٢- تبعيتها للكتلة المرشحة لها في صنع القرار والموافقة عليه ، حتى أصبحت صدى يكرر ما قيل دون مناقشة أو اعتراض. فقد ذكرت رئيس لجنة المرأة والطفل النيابية انتصار علي ان بعض النائبات لا يظالبن بحقوقهن لخوفهن من كتلهن التي تقف عائقاً امام تطلعاتهن^(٤)
- ٣- افتقار الرغبة الحقيقية في العمل السياسي لخدمة المجتمع ، وجاء الانخراط في الأنشطة السياسية بدوافع مختلفة ، تحتل المصالح الشخصية الصدارة فيها .
- ٤- الدعاية الاعلامية ، وذلك لسعي الاحزاب والكتل إلى إشراك المرأة في مكوناتها من الناحية الشكلية للإيجاء ظاهرياً بالايمان بحقوق المرأة ، والعمل بالاتفاقيات العالمية ولائحة الامم المتحدة^(٥) .

(١) أسماء جميل رشيد ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٢) وهو القرار المتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية ، إذ كان القرار يعد تراجعاً خطيراً في حقوق المرأة العراقية ، مقارنة بالحقوق التي نالتها وفق القانون القديم المعدل .

(٣) ستار جبار الجابري، قراءة في التجربة السياسية لمجلس الحكم في العراق، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٦، تشرين الأول ٢٠١١ ، ص ٤٣ .

(٤) جريدة المشرق ، العدد، ٢٨٠٨ ، في ٩ كانون الاول ٢٠١٣ .

(٥) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

٥- نظام الكوتا الخاص بترشيح المرأة , إذ عدها رقماً حسابياً ، لا بد ان يكون في التشكيلة الحزبية ، بغض النظر عن مؤهلاتها ، فكانت المصالح الشخصية والحزبية والعشائرية والطائفية والصلات العائلية هي المعايير الحقيقية لترشيح المرأة الى البرلمان ^(١) . فعلى الرغم من كونها تشكل اكثر من ٥٠% المجتمع الا ان نظام الكوتا حددها بنسبة لاتوازي حجمها الحقيقي ^(٢) .

٦- عدم جدية الأحزاب في اختيار العناصر النسوية الكفوءة ، لأنه قد يشكل تهديداً حقيقياً لسلطة القيادات الذكورية للأحزاب والكتل السياسية ، ونتيجة لذلك حصرت القيادات الحزبية العليا بين الذكور خوفاً من المنافسة السياسية التي تكشف الضعف وقلة الخبرة والعجز عن إنكار الذات من أجل المصلحة العامة ^(٣) .

٧- المتغيرات السياسية للنظم الانتخابية ، كانت من المؤثرات في الأداء السياسي للمرأة ، لأن حجم الدائرة الانتخابية وحجم الحزب السياسي والصيغة الانتخابية ، وبنية ورقة الاقتراع من الامور التي لها أثرها على النساء في الانتخابات ^(٤)

ب - الاسباب الاجتماعية

١- الأعراف والتقاليد الاجتماعية حيث النظرة الضيقة إلى مؤهلاتها وامكانياتها ، لذلك انيطت بها مهام عادية لاتعدو ان تكون ادارية مكتبية مثل العضوية في اللجان .

٢- عدم اكتراث المرأة القيادية في المجتمع للمشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع العراقي . وما يزيد الطين بلة فقدانها للشعور بالمسؤولية أزاء الأحساس بواقع المرأة الاجتماعي المتدني .

٣- ان الاعراف والتقاليد الاجتماعية جعلت المرأة العراقية لا تنظر بعين الثقة الى النساء اللواتي يؤمنن بقضية المرأة ويناضلن من أجل أن تحظى بالمكانة والاهمية التي تستحقها في مجتمعها . فكانت القشة التي تقصم ظهر البعير هي ان المرأة العراقية لا تساند المرأة في الانتخابات على الرغم من الاكثرية العددية لها في المجتمع وفق الاحصاء السكاني .

ت- الاسباب الثقافية

١- ضعف المؤهلات العلمية وضعف المستوى الثقافي ، وتواضع الفكر السياسي النقدي، وافتقارهن الى مقومات العمل السياسي، وعدم قدرتهن على تطوير امكانياتهن ^(٥) .

واعترفت بذلك رئيسلجنة المرأة والطفل انتصار علي فقالت : " وأن بعضهن غير مؤهلات للعمل النيابي اصلا " ^(٦)

(١) خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مركز العراق للدراسات، بيروت، ٢٠١٠ ، ص ٦٣ .

(٢) جريدة المشرق ، السنة العاشرة ، العدد ٢٨٠٨ ، في ٩ كانون الاول ، ٢٠١٣ .

(٣) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المصدر السابق ، ١٥١ .

(٤) خيري عبد الرزاق جاسم ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(٥) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المصدر السابق، ١٤٩ - ١٥٠ .

(٦) جريدة المشرق ، ٢٨٠٨ ، السنة العاشرة ، في كانون الاول ٢٠١٣ .

٢- استبعاد الناشطات المؤهلات اللواتي يمتلكن الخبرة والتاريخ النضالي والایمان بدور وقدره وحق المرأة في الدخول إلى العملية السياسية .

٣- ان نظام الكوتا^(١) يعكس بوضوح الخلفية الثقافية للمسؤولين عن قيادة العملية السياسية في العراق ، حيث ان دخول المرأة لم يكن من الرقي الثقافي والایمان بالمشاركة بالمسؤولية بين الرجل والمرأة في الارتقاء بالمجتمع . فكان نظام الكوتا بقرار خارجي نص عليه قانون إدارة الدولة والذي يسمى (قانون برمر) .

ومن ذلك يبدو أن أسباب ضعف أداء البرلمان لا ينحصر فقط بالعوامل الذاتية بل ان طبيعة القوى السياسية المهيمنة لم تعط المرأة الفرصة الكافية لممارسة دور فاعل داخل البرلمان ، فالمرأة فرضت على هذه القوى من خلال الآلية التي سبق الاشارة اليها ولم تستقطب من قبل هذه الكتل او ايماناً منها بأهمية ان يناط لها ادواراً بعيدة عن ادوارها التقليدية التي حُبست بين جدرانها تاريخياً. وقد تَكشَف موقف الكتل السياسية المهيمنة واضحاً عند كتابة الدستور ، إذ حاولت لجنة صياغة الدستور ان ترفع الكوتا كحق من حقوق المرأة من الدستور وترحيلها الى قانون الانتخابات ، وقد علقت عضوة الجمعية رجاء الخزاعي على اسباب هذا الترحيل بأنها محاولة لصرف اهتمام النساء (الليبراليات تحديداً) عن المطالبة بزيادة نسبة تمثيل المرأة داخل الجمعية الى (٤٠ ٪) ، ومع ان الكوتا قد ثبتت كحق دستوري للمرأة ، الا ان هذا الحق مشروط بسقف زمني امده دورتين انتخابيتين فقط، بعدها سيكون على المرأة ان تصل الى الجمعية بجداراتها ، كما قال نوري المالكي (عضو لجنة كتابة الدستور حينها) في إحدى المقابلات تعليقاً على هذا الموضوع^(٢) .

ثانياً: نتائج ضعف الاداء السياسي المرأة العراقية

إن الأسباب السابقة الذكر تركت آثاراً مهمة في المسار السياسي العراقي ، لأن أكثر من نصف المجتمع مهمش لا يؤدي دوره في النهوض ومعالجة المشاكل . فضلاً عن أن من يمثلن صورة المرأة العراقية السياسية فشلن طوال المدة السابقة في غرس الثقة بقدراتها ، وفرض وجودها . وبما ان الاسباب لا بد أن تفرز نتائج ، فرمما يمكننا تلمسها من خلال :-

١- عدم جدية الجهود النسائية السياسية لمعالجة مشاكل المرأة العراقية وإنما شعارات خالية من المصداقية ، أدى الى ضعف التواصل بين النساء داخل البرلمان والنساء في خارجه. وخير مثال على ذلك موقف البرلمانيات المؤيد للمادة (٤١) من الدستور^(٣) ، الخاصة برد المواطنين في احوالهم الشخصية الى مذهبهم ، التي لاقت اعتراض من الحركة النسائية

(١) عن مظالم الكوتا ينظر:- وائل محمد عبد علي الوائلي ، المصدر نفسه .

(٢) اسماء جميل ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) نصت المادة ٤١ من الدستور على ان العراقيين احرار في الالتزام باحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذهبهم او معتقداتهم ، وقد اثارته هذه المادة الكثير من الالتباس والغموض والتناقض مع ميادئ الحقوق الواردة فيه فانها تصطدم في الوقت نفسه بمنطوق المادة ١٤ التي تتعلق بمبدأ المساواة امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الدين او المذهب او المعتقد. ينظر :- مبجل بابان ، تطوير قانون الاحوال الشخصية ، العدد ٧٣ ، السنة ٧٩ ، ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣ .

العراقية، فضلاً عن رفض البرلمانيات للاتفاقيات الدولية التي ضمنت الحد الأدنى من الحقوق للمرأة^(١).

٢- لم يظهر مشروع نسائي نهضوي وفق إستراتيجية واضحة المعالم من أجل تغيير واقع المرأة العراقية. ولم تكن المحاولات لتأسيس كتلة نسائية داخل البرلمان مؤثرة في القرار السياسي. فعلى سبيل المثال كتلة المنتميات الى الإيديولوجيا الاسلامية الشيعية (ممثلة بالائتلاف العراقي). وبعد مدة اسست كتلة برلمانية نسائية ثانية ضمت نساء من كتل مختلفة داخل البرلمان^(٢).

٣- غياب التنسيق بين النساء، ولاسيما فيما يخص قضايا المرأة، مثل موقف البرلمانيات المؤيد للمادة (٤١) من الدستور^(٣).

٤- انعكاس الخلافات السياسية بين الكتل على مواقف المرأة السياسية، إذ عكست المرأة داخل البرلمان حالة التناقضات والانقسامات بين الكتل السياسية^(٤).

٥- وإذا كانت هناك أصوات نسائية منفردة ومتميزة داخل البرلمان فأنتها تعبر عن ظاهرة فردية وليست ظاهرة عامة.

٦- الهيمنة الذكورية وعدم فسح المجال أمام المرأة السياسية، بل العمل على تهميش المرأة. فلم تكن موجودة بقوة في المفاوضات والوفود التي ناقشت قضايا ذات طابع حساس وخطير، ولم يكن اسهامها مؤثراً في هذه القضايا. وحتى على مستوى لجان البرلمان فمن بين ٢٦ لجنة لم تتأسس المرأة سوى ست لجان فقط منها لجنة المرأة والطفل والأسرة ولجنة المجتمع المدني^(٥)، و في لجنة اعداد الدستور التي ضمنت (٥٥) عضواً من بينهم (٩) نساء فقط، وهي مشاركة شكلية^(٦).

إن الاسباب السابقة كان وراءها عدم سعي المرأة بجدية للقيام بدورها، والإفادة من القوانين الدولية التي أقرت لصالحها، ومن ذلك قرار الأمم المتحدة (١٣٢٥)، الذي يؤكد على أهمية مشاركة المرأة في تسوية النزاعات وعمليات بناء السلام، والذي حث فيه الدول على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والدولية لمنع الصراعات وادارتها وحلها (القسم ٨ ج من القرار)^(٧).

(١) طالبت العديد من المنظمات المدنية والتجمعات النسائية بالغاء او تعديل المادة ٤١ واصفين اياها بمشروع العودة الى عصر الحريم.

مجلة بابان، تطوير قانون الاحوال الشخصية لسنة ١٩٥٩ هو الصحيح، جريدة طريق الشعب، السنة ٧٩، العدد ٧٣، ٢٥

تشرين الثاني / نوفمبر، ٢٠١٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٤) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ٥١.

(٥) جريدة المشرق، السنة العاشرة، العدد ٢٨٠٨، في ٩ كانون الاول ٢٠١٣.

(٦) خيرى عبد الرزاق جاسم، المصدر السابق، ص ٦٦.

(٧) ستار جبار الجابري، المصدر السابق، ص ٥١.

إن الوجود السياسي الحالي للمرأة العراقية لا يعكس تطوراً وتحسن في واقعها ، بل ان هناك من يردد ان " هذه الارقام فخاً كبيراً أجهض المشروع النهضوي النسوي قبل أن يولد . وتقف حجر عثرة أمام أية مطالبة تصدر عن أية جهة لتحسين أوضاع المرأة العراقية ، وتوفير سبل تمكينها ، ذلك ان هذا العدد لم يتجاوز كونه رقماً بلا فاعلية " (١) .

ثالثاً : رؤية مستقبلية للدور السياسي للمرأة العراقية

من أجل رسم صورة واضحة المعالم للعملية السياسية العراقية وما تعانيه من مشاكل لا بد من إعطاء مشاركة المرأة عناية خاصة، كونها جزء له ثقله المؤثر ، من خلال عددها بالنسبة لعدد سكان العراق، وما أعطتها إياه الدستور من نسبة عددية في المؤسسات التشريعية والتنفيذية (الكوتا) ، لذلك أصبح لها وزنها في ميزان القوى السياسية، ويفترض بها أن تكون قادرة على أن تؤثر وتوجه في تغيير ملامح تلك الصورة .

إلا أن الواقع مختلف عن الطموح ، ذلك أن ضعف الاداء كان سمة واضحة وبارزة لمشاركتها في العملية السياسية، وبالتالي أصاب تلك العملية القصور والتلكؤ . فالمتابع لدور المرأة يجد ان هناك ضعف ظاهر ذو تأثير سلبي على الوضع الراهن والمستقبلي ، والباحث في الأسباب التي كانت وراء هذا الضعف والانحدار لدور المرأة العراقية في النهوض بدورها لانتشال مجتمعهما من الفوضى والضبابية، سيجد أن هناك عدد من الاسباب السياسية والاجتماعية والثقافية متظافرة مع بعضها ومتداخلة حتى أدت إلى هذه النتيجة (٢) .

فأكثر من نصف المجتمع مهمش لا يؤدي دوره في النهوض ومعالجة المشاكل، فضلا عن أن من يمثل صورة المرأة العراقية السياسية فشلن طوال المدة السابقة في غرس الثقة بقدراتها وفرض وجودها ، إذ ظهر الانقطاع بينهما وبين مجتمعهن، ولم تكن جهودهن جدية لمعالجة مشاكل المرأة، التي رفعت كشعارات خالية من المصداقية ، ولم يتمكن من تأسيس تحالف نسائي يضم السياسيات في الكتل المختلفة .

فلم تكن مشاكل وحقوق المرأة مسؤولية حقيقية جامعة لهن، ودافعة لتوحيدهن وفق إستراتيجية سياسية، بل كنّ مرآة عاكسة بوضوح للخلافات بين القوى والكتل السياسية المتصارعة . فضلا عن عدم جديتها في الافادة من الفرص المتاحة لها، ومنها قرار الأمم المتحدة (١٣٢٥) الذي نص على وجود المرأة في التشكيلة التي تتولى إيقاف وحل النزاعات واعادة السلام . والأنكى من ذلك أننا لم نجد لها مكرثة لتهميشها، فلم تكن موجودة بقوة في المفاوضات والوفود التي ناقشت قضايا ذات طابع حساس وخطير، ولم يكن اسهامها مؤثرا في هذه القضايا .

(١) اسماء جميل رشيد ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) وجدان فريق عناد، الاداء السياسي للمرأة العراقية ، جريدة العدالة (بغداد) ، ١٣ حزيران ٢٠١٣ .

إن هذا لا يعني حكماً مطلقاً بعدم وجود سياسيات متميزات في الساحة العراقية، ولكنه يبقى تمييزاً ضعيفاً، كونها حالات فردية وغير قادرة على الأنجاز، لافتقارها للدعم النسائي من السياسيات الأخريات، بحيث تمكن أن يشكلن صوتاً موحداً فيما يخص قضايا وحقوق المرأة على الأقل^(١).

إلا أن هناك أمل بتغيير تلك الصورة، ومبعثه من المؤهلات التي تملكها المرأة العراقية ذات التاريخ المشرف التي ساهمت في رفع مكانة العراق حينما كان قبلة العالم الحضارية. إذ كانت مشاركتها في ركن من أهم أركان البناء لمجتمع متطور، وهي الحركة التعليمية. واليوم ومن الباب ذاته بدأت المرأة العراقية تدخل بثبات لتقدم الدليل على انها واعية اين تضع قدمها، لأنها تدرك أن إنقاذ البلد من المشاكل والفوضى لن يأتي إلا بتنشئة جيل جديد يؤمن بدور المرأة التي رافقتها أما وأختها ومعلمة^(٢).

فمنذ أكثر من ألف عام قال العالم (سيسترو): "إن أعظم هبة يمكن أن نقدمها للمجتمع، هي تعليم أبنائه"^(٣)، فبالإضافة إلى تعليم يمكن تنمية روح المواطنة الصالحة، وإذا ما قيل بأن مستقبل المجتمع ومصيره إنما يكونان في أيدي أولئك الذين يربون أجيالها الناشئة، فلن يكون ذلك مجرد قول بعيداً عن الحقيقة.

وقد وردت فقرة مهمة في التقرير الأمريكي (أمة في خطر) الذي صدر عام ١٩٨٣ إنه: "إذا أردت أن تنزع سلاح أمة، فلتنزع تعليمها، وهو ثروتها الطيبة والمهمة، وهو قوة الأمة بما تمتلكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الانفتاح والإبداع والتجدد، وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية وقادرة على امتلاك إنتاجها التكنولوجي"^(٤). ومن هنا فأن المستقبل سيكون بيد المرأة التي أكدت حضورها في الحركة التعليمية كونها بوابة الأمل للعراق في تغيير الواقع، ولاسيما من خلال الأدوار التي مارستها وتمارسها في مؤسسات التربية والتعليم، وتحديدًا في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجامعاتها وكلياتها المختلفة.

ومن هذا الدور يمكن البناء لتحديد الدور المستقبلي للمرأة العراقية في الحياة السياسية، فهي متى ما أعطيت الثقة اللازمة لكي تمارس دورها السياسي المطلوب منها فإنها ستكون الرافعة المهمة لجودة الحياة السياسية في العراق.

ولكن إلى أن يحين موعد اعطاء تلك الثقة للمرأة في الحياة السياسية هل عليها أن تجلس لتنتظر فرصة قد تأتي وقد لا تأتي؟ أعتقد أن ذلك غير مجدٍ في حالة مثل الحالة العراقية، وعليها أن تتحرك بجدية لتمارس دورها الحقيقي الذي يجب عليها أن تمارسه، وتخرج من العباءة التي رسمت لها في أن تكون مجرد أرقام تكتمل بها القوائم الحزبية، ويجب عليها من

(١) وجدان فريق عناد، الاداء السياسي للمرأة العراقية، المصدر السابق.

(٢) وجدان فريق عناد، المرأة العراقية أدوار وأحوال، جريدة الصباح (بغداد)، ٩ تموز ٢٠١٣.

(٣) سعد علي زاير، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي، مجلة شؤون عراقية، العدد ٣، نيسان ٢٠٠٩، ص ١٥١.

(٤) سعد علي زاير، المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٥؛ ينظر كذلك: احمد مذكور، التعليم العالي في الوطن العربي - الطريق إلى

المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٢-٣٣.

مختلف المكونات والكتل السياسية أن تتحرك مجتمعة لكي تكون كتلة تصويتية واحدة ، على الأقل في الأمور المهمة لها، كقضايا المرأة ، والمجتمع ، والضمان الاجتماعي ، والصحة ، والطفولة.

ومن الخطوات المهمة لتعزيز دور المرأة العراقية في الوقت الحاضر ، لابد من الاهتمام بوضع خطة إستراتيجية تلي طموح المرأة العراقية التي عانت وتعاني من أجل المساهمة برفع رصيدها السياسي^(١)

الخاتمة :

بين البحث أن أسباب الضعف السياسي للمرأة العراقية ينحصر في القوى السياسية المسيطرة على العملية السياسية التي لا تسمح أن تأخذ المرأة دورها الحقيقي ، وجعلت من مشاركة المرأة السياسية مظهراً خارجياً ، وعدداً غير ذي قيمة ، فضلا عن افتقار النساء المشاركات في العملية السياسية الى المؤهلات التي تجعلها مساهمة فعليه ومؤثرة في اتخاذ القرار وتنفيذه .

ولكي تكون المرأة السياسية قادرة على المشاركة الفعلية لابد ان يكون وصولها للبرلمان وفق تاريخها النضالي . وتطور العلاقة بينها وبين الرجل الذي يؤمن بصدق بضرورة وجودها كونها مشارك مهم وفعال وبدونها تتوقف الحياة . فضلا عن ان القوانين الانتخابية لابد ان تكون ملائمة لخصوصية البلد وملائمة مع سماته ومكوناته ، وليس تقليد لتجربة سياسية في بلد اخر . كما ان وجود سياسيين مؤمنين بدور المرأة السياسي سيكون فيه دعم للمرأة وفسح المجال السياسي لإبراز طاقاتها .

ان المرأة العراقية المناضلة إمرأة حديدية ، فهن الضحايا الاكثر تضررا من الحوب والنزاعات المسلحة ، وعلى الرغم من كل المشاكل والمصاعب التي تحيط بها من كل الاتجاهات ، الا انها تمشي بخطى بطيئة ، ولكنها ثابتة نحو هدف سامي ، هو المشاركة الفعلية والبناءة في انتشال بلدها من كل ما فيه من الاضطرابات ، متخذة من العلم والتعليم الباب للولوج لإحداث التغيير في المجتمع من خلال تنشئة الأجيال القادمة المؤمنة بأن المرأة بما تملك من الحكمة والاحساس بالآخرين هي الاقدر على تحمل المسؤولية والايتار في سبيل نهضة العراق .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب

- احمد مذكور ، التعليم العالي في الوطن العربي - الطريق إلى المستقبل ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠١ .
- خيرى عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية ومشكلات الوصول إلى دولة القانون ، مركز العراق للدراسات ، بيروت ، ٢٠١٠ .

(١) وائل محمد عبد علي الوائلي ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

- وائل محمد عبد علي الوائلي ، المشاركة السياسية للمرأة (دراسة مقارنة في نظام الكوتا) ، مطبعة الرافدين ، بيروت ، ٢٠١٢ .
- وضع المرأة في العراق : تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية، اصدار جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين ٢٠٠٦ .

ثانياً : البحوث المنشورة

- اسماء جميل رشيد ، واقع المرأة العراقية في صنع القرار ... مراجعة نقدية ، مجلة شؤون عراقية ، العدد الثاني ، كانون الثاني ٢٠٠٩ .
- ستار جبار الجابري ، قراءة في التجربة السياسية لمجلس الحكم في العراق ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٦ ، تشرين الأول ٢٠١١ .
- سعد علي زاير ، رؤية تربوية مستقبلية في التعليم العراقي ، مجلة شؤون عراقية ، العدد ٣ ، نيسان ٢٠٠٩ .

ثالثاً : المقالات المنشورة

- وجدان فريق عناد ، الاداء السياسي للمرأة العراقية ، جريدة العدالة (بغداد) ، ١٣ حزيران ٢٠١٣ .
- ، المرأة العراقية أدوار وأحوال ، جريدة الصباح (بغداد) ، ٩ تموز ٢٠١٣ .